



كامل المهدي *: عن دعوى التحكيم الدولي بين العراق وتركيا

في ٢٧ تشرين ثان ٢٠١٣، تم توقيع اتفاقية طويلة المدى بين تركيا واقليم كردستان العراق، تسمح تركيا بموجبها، ضخ النفط من الاقليم العراقي عبر الخط العراقي-التركي الى ميناء التصدير في جيهان، ومن ثم تصديره لصالح حكومة الاقليم بدون موافقة الحكومة الاتحادية العراقية. وفي المقابل يتعهد الاقليم بشراء المشتقات النفطية من تركيا ويبيع النفط والغاز لها بأسعار تفضيلية، على ان توضع الواردات في بنك خَلق التركي ويكون تحت اشراف حكومتي تركيا والاقليم. ومع ان هذه الاتفاقية تعتبر خرقاً واضحاً وصارخاً لسيادة العراق، الا ان الحكومة العراقية اكتفت بتصريحات الاعتراض عليها، كونها غير دستورية وتنتهك سيادة العراق، ولم تتحرك تحركاً جدياً الا بعد حوالي ستة أشهر من تاريخ توقيعها.

ففي ٢٣ آيار ٢٠١٤، قدم العراق (مُمثلاً بوزارة النفط الاتحادية) طلباً الى غرفة تجارة باريس الدولية للتحكيم بينها وبين تركيا (مُمثلة بشركة بوتاش الحكومية، المشغلة للخط العراقي-التركي داخل تركيا) حول قانونية استعمال خط النفط العراقي-التركي لنقل وتصدير النفط القادم من اقليم كردستان العراق، دون موافقة الحكومة العراقية. علماً ان الاتفاقية بين الطرفين التركي والعراقي تدعو بأن يلتزم الجانب التركي بتعليمات الجانب العراقي، فيما يتعلق بحركة النفط العراقي داخل تركيا والمتجه نحو مراكز التخزين والتصدير في ميناء جيهان التركي .

بقي مصير هذه الدعوى التحكيمية مجهولاً، ولم نسمع شيئاً عنها الا بعد خمس سنوات تقريباً. ففي نيسان/ ايار ٢٠١٩ خرجت بعض التسريبات في الادبيات النفطية، تقول ان نتيجة التحكيم على وشك ان يتم اعلانها، وإنها قد تكون في صالح العراق. غير ان ذلك لم يحدث، اذ تم تأجيل (او تجميد) الموضوع بطلب من العراق. حدث ذلك عندما قام الاستاذ عادل عبد المهدي (رئيس الوزراء، آنذاك) بزيارة رسمية لتركيا في منتصف ايار عام ٢٠١٩، عقد خلالها اجتماعاً ثنائياً مع الرئيس التركي طيب اردوغان، بحثاً فيه موضوع التحكيم اضافة لمواضيع اخرى، ربما كانت حول المياه وانسحاب القوات العسكرية من



أوراق في السياسات النفطية

شمال العراق. ونتيجة لهذه المباحثات وافق العراق على تأجيل (تجميد) قرار التحكيم، مقابل وعود حول المواضيع الأخرى، لم يتحقق شيء منها لغاية الآن.

وفي ١٧ كانون أول ٢٠٢٠، قام السيد مصطفى الكاظمي رئيس مجلس الوزراء، بزيارة لتركيا استغرقت يوماً واحداً، أجري فيها مباحثات مع الرئيس التركي اردوغان. وفي مؤتمر صحفي مشترك قال اردوغان انه مع العراق في مكافحة الارهاب وشدد على ضرورة زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين والغاء ازدواجية الضرائب والاستمرار في مشاريع التنمية، خاصة مشاريع الطاقة مثل انبوب النفط المهم بين كركوك وجهان. اما بشأن المياه فقال انه يفهم اهمية المياه والطاقة للبلدين. ولم يتطرق اي من الجانبين الى دعوي التحكيم الدولي بشأن مرور وتصدير نفط كردستان العراق عبر تركيا.

غير ان نشرة (تقرير النفط العراقي IOR) الصادرة في ٢٨ كانون ثان ٢٠٢١، كانت قد ذكرت، نقلا عن اعضاء في مجلس النواب اجتمع بهم وزير النفط، السيد احسان عبد الجبار، بتاريخ ٢٠ كانون ثان ٢٠٢١، وذكر لهم ان دعوى التحكيم ضد تركيا قد تحركت وان قرار الحكم سوف يصدر في شهر نيسان القادم، كما تمت المطالبة بمبلغ قدره ٢٦ مليار دولار، تعويضاً عن الخسائر التي تكبدها العراق خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، نتيجة سماح تركيا لمرور وتصدير نفط اقليم كردستان العراق خلافا لاتفاقية الخط العراقي-التركي الموقعة بين البلدين ورغم معارضة العراق لذلك. كما سيطالب العراق بتعويضات اخرى عن كميات النفط المصدرة خلال الفترة اللاحقة، ٢٠١٨-٢٠٢١.

ومن اللافت للانتباه، هو ان نفس السيد الوزير، في مقابلة مع نفس النشرة (IOR) بتاريخ ٩ شباط ٢٠٢١ (اي بعد ٢٠ يوماً) قال كلاماً مختلفاً، وهو ان العراق يريد علاقات طيبة مع جيرانه، خاصة تركيا، وان السيد رئيس الوزراء اوصى بذلك، وسيكون لنا كلام مع الجانب التركي حول تأجيل قرار التحكيم بهدف الحفاظ على علاقة طيبة معهم، دون الضرر بمصالحنا.

وهذا ما حصل، على ما يبدو. اذ لم نسمع عن التحكيم ولا عن اي تقدم في مفاوضات المياه، منذ ذلك الوقت لغاية الآن. والسؤال هو، ما الذي حدث كي يدلي السيد الوزير بتصريحين متناقضين خلال مدة تقل عن ثلاثة اسابيع؟ هل ان قرار التأجيل يُتخذ اثناء زيارة السيد الكاظمي لتركيا ولم يخبر السيد الوزير بذلك، ام بعدها وهو الأرجح، خلال الفترة بين تصريح السيد الوزير؟



أوراق في السياسات النفطية

من هذه التطورات، يبدو واضحاً ان الحكومات العراقية المتعاقبة اختارت ان تجعل من هذه الدعوى ورقة ضغط، بدلا من حسمها لصالح العراق، بحجة ان صدور قرار تحكيمي دولي لصالح العراق سوف لن يكون في صالح علاقاتنا الحميدة مع تركيا، ولن يبقَ لنا ورقة ضغط قوية للمساومة بها حول الخلافات الأخرى، مثل المياه ووجود القوات التركية، غير الشرعي، في شمال العراق. ولكن من جهة أخرى، الى متى الانتظار؟ ألم تكن ثمان سنوات تقريبا، من الانتظار، والعديد من التأجيلات، كافية لتحقيق بعض الانفراج في احد خلافاتنا مع تركيا؟ أليس من الواضح بأن تركيا تستغل هشاشة وضع العراق، للتهرب من اي التزام تجاهه، كي تبقى حرة طليقة، تتصرف وفق مصالحها وطموحاتها المشروعة وغير المشروعة؟

ومن الجدير ذكره، ان الدعوى المقامة ضد الاقليم في المحكمة الاتحادية العليا، استغرقت عشر سنوات لحسمها دستوريا. وخلال هذه المدة الطويلة (من ٢٠١٢ الى ٢٠٢٢) تمكن الاقليم من اضافة واقع جديد، زاد من تعقيد حل خلافاته مع المركز. ففي عام ٢٠١٧، دخلت شركة (روز نفط) الروسية على الخط، وصارت تستثمر في مشاريع كبيرة في الاقليم، مستفيدة من صعوباته المالية. ومن هذه الاستثمارات، قرض للإقليم بمبلغ 1.5 مليار دولار، يسدد بالنفط خلال مدة خمس سنوات. كذلك شراء ٦٠٪ من انبوب التصدير الوحيد الذي ينقل النفط الى الحدود العراقية التركية، مقابل التزام الشركة بزيادة طاقته من حوالي ٤٥٠ ألف برميل يوميا الى حوالي ٩٥٠ ألف برميل يوميا. وفي عام ٢٠١٨، وقع الاقليم مع نفس الشركة اتفاقاً لاستكشاف وتطوير خمس رقع نفطية، اضافة الى وعود رسمية وشبه رسمية بدعم الاقليم في مساعيه لتحقيق طموحاته السياسية.

الواضح من المعلومات اعلاه، هو ان سياسة الاسترضاء والمهادنة لم تكن مجدية في حل خلافاتنا مع تركيا او اقليم كردستان العراق. وان الزمن، إذا طال، قد يأت بعكس المأمول منه. وهو ما حصل فعلا في الاقليم عندما دخلت شركة (روز نفط) الروسية مجال الاستثمارات النفطية فيه. ومثل هذا قد يحدث مع تركيا ايضا، اذ استمر الجمود في حسم دعوى التحكيم.

عليه، فأن الاستمرار في تأجيل الدعوى المقامة ضد تركيا منذ عام ٢٠١٤، لن يكون في صالح العراق، خاصة وان لديه اوراقاً أخرى يستطيع الاعتماد عليها في مفاوضاته حول الملفات الأخرى. ومن اهم هذه الاوراق هي رفع دعاوى تعويضية أخرى، استنادا لقرار المحكمة الاتحادية الاخير، المتعلق بعدم دستورية قانون نفط وغاز الاقليم، مثل الغاء



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسات النفطية

الاتفاقية الاستراتيجية الموقعة بين الاقليم وتركيا، حول مرور النفط والغاز وبيعه بأسعار تفضيلية، خلافاً للمادة (١١٢ ثانياً) من الدستور التي تدعو لتحقيق اعلى منفعة للشعب العراقي . وهناك ميزان التبادل التجاري بين البلدين وفرص الاستثمار للشركات التركية، واعادة تأهيل الخط العراقي-التركي بين كركوك وجيهان، وهي ما شدد عليها الرئيس اردوغان في مؤتمره الصحفي مع رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي، المؤرخ في ١٧ كانون اول 2020، والذکور اعلاه.

(* كامل المهدي اخصائي وباحث نفطي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 19 آذار 2022 .